الأمم المتحدة

A/38/67
S/15556
10 January 1983
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/RUSSIAN

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والثلاثون
نزع السلاح العام الكامل
استعراض تنفيذ الاعلان المتعلق
بتعزيز الأمن الدولي

مجلس الأمن
السنة الثامنة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٧ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣
وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم
لتشيكوسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بابلاغكم بأنه في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية التابعة للدول الأطراف في معاهدة وارسو ، المعقود في براغ في ٤ و ٥ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ ، تم الاتفاق على أن تقوم الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية ، بوصفها البلد المضيف للدورة ، بوضع الترتيبات اللازمة لتوزيع الاعلان السياسي الذي اعتمد في ذلك الاجتماع بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة .

ولذلك فانني أتشرف بأن أحيل اليكم ، بناء على تعليمات من حكومة الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية ، وبالنيابة عن الدول الأطراف في معاهدة وارسو ، الاعلان السياسي الصادر عن الدول الأطراف في منظمة وارسو والذي اعتمد في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية المعقود في براغ في ٤ و ٥ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ . هذا وأرجو تعميم هذا الاعلان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في اطار البندين المعنونين " نزع السلاح العام الكامل " و " استعراض تنفيذ الاعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي " ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ستانيسلاف سويا
الممثل الدائم للجمهورية الاشتراكية
التشيكوسلوفاكية لدى الأمم المتحدة

../..

مرفـــق

[الأصـل : بالروســية]

اعلان سياسي صادر عن الدول الأطـــراف في معاهـــدة وارســـو

قام ممثلون على أعلى مستوى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والجمهوريـــة الاشتراكية التشيكوسلوفاكية ، وجمهورية بلغاريا الشعبية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانيـــة ، وجمهوريه رومانيا الاشتراكية ، والجمهورية الشعبية البولندية ، والجمهورية الشعبيـــة الهنغاريـــة في اجتماع للجنة الاستشارية السياسية عقد في براغ في ٤ و ٥ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ ، بالنظر بصورة مشتركة في الحالة في اوروبا على ضوء التطورات الدولية المعقدة ، وتبادلوا الآراء بشأن بعض المسائل الدولية الأخرى .

وادراكا من الممثلين المذكورين لمسؤوليتهم الجسيمة المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن العالميين وتعزيزهما وفي مواصلة عملية الانفراج ، فانهم يرون أن من الضروري اعلان ما يلي :

أولا

كانت الدول الممثلة في هذا الاجتماع قد وجهـــت في اعلاني موسكو (١٩٧٨) ووارســـو (١٩٨٠) اللذين أصدرتهما اللجنة الاستشارية السياسية ، نظر جميع البلدان والأمم الى الخطـــر المتعاظم الذي يتهدد السلم والى ضرورة مواجهة تردي الحالة الدولية . وهم الآن يلاحظون بقلـــق أن تطور الأحداث في العالم أخذ يتسم بطابع أشد خطورة من أي وقت مضى نتيجة لتزايد نشـــاط القوى العدوانية .

وان تلك الأوساط التي تود أن تهز الأسس المعقولة الوحيدة للعلاقات بين الدول والأنظمة الاجتماعية المختلفة ، ألا وهي أسس التعايش السلمي ، قد اصبحت تظهر نفسها بمزيد من الاصرار والشدة . ويتعرض الآن للخطر ما أحرز من تقدم ملموس في تحسين العلاقات الدولية ، هذا التقدم الذي بدأ في السبعينات يؤثر على التطور العام للأحداث العالمية . كما أن الاتجاه نحو الانفـــراج والذي عاد على الشعوب بنتائج ايجابية يواجه الآن خسارة كبرى . وقد أخذت المواجهة تحل محل التعاون ، كما تجرى محاولات لتقويض الأسس السلمية للعلاقات بين الدول ، وتثار الشكوك حـــول تطوير الاتصالات السياسية والعلاقات الاقتصادية والثقافية ذات النفع المتبادل بين الدول .

وقد دخل سباق التسلح مرحلة جديدة من الناحية النوعية وهي مرحلة أشد خطورة بكثيـــر وتنطوي على جميع أنواع الأسلحة ، النووية منها والتقليدية ، وجميع أنواع النشاط العسكري وتشمـــل عمليا جميع أنحاء العالم .

كما عادت للاشتعال بؤر التوتر القديمة ، وبدأت تظهر حالات جديدة من الصراعات والأزمات . وتجرى عرقلة محاولات الدول المحبة للسلم الرامية الى حل المنازعات العالمية منها والاقليمية - عن طريق المفاوضات على أساس المساواة بين الأطراف المعنية ، بالاضافة الى أن عددا متزايدا من المسائل الدولية المعلقة قد أخذ يتراكم . هذا وان الأوساط الامبريالية تنتهج سياسة تقوم على القوة والضغط والاملاء والتدخل في الشؤون الداخلية والانتقاص من الاستقلال الوطني للدول ومن سيادتها ، وهي تسعى لتعزيز " مناطق النفوذ " واعادة توزيعها . كما تحاول الاستفادة من أية مشاحنات وتعقيدات تنشأ في العلاقات بين الدول وأية صعوبات يمكن أن تمر بها مختلف الشعوب .

ويجرى وضع العراقيل في طريق التنمية العادية للتعاون الاقتصادى والعلمي التقني ، وتستخدم " الجزاءات " الاقتصادية وعمليات الحظر كأدوات للسياسة ، الأمر الذى يزيد من تعقيد حل المشاكل الاقتصادية القائمة . وتحاول الأوساط الامبريالية القاء عبء الأزمة الاقتصادية على عاتق الشعوب بما في ذلك شعوب البلدان النامية . هذا وأن الانفاق العسكرى الهائل يصبح عبئا متزايد الثقل على الشعوب بصرف النظر عن مستوى التنمية الاقتصادية لمختلف البلدان وهو بذلك يؤدى الى تباطؤ التقدم الاقتصادى والاجتماعي .

ان البشرية ، في أواخر القرن العشرين ، تواجه بصورة حادة مشاكل عالمية ذات طابع اجتماعي اقتصادى وديموغرافي وايكولوجي . على أن المستوى الحالي لتطور القوى المنتجة والعلم والتكنولوجيا في العالم يوفر الموارد المادية والفكرية الضرورية للتصدى لايجاد حل عملي لهذه المشاكل الهائلة . الا أن قوى الرجعية تعرقل تنمية التعاون الدولي من أجل تحقيق هذه الأهداف وتنتهج سبيلا يرمي الى ابقاء قارات بأسرها في حالة من التخلف والى التفرقة بين الدول واثارة بعضها ضد الآخر .

وهكذا فان هذه الحالة ، عموما ، أخذت تتعقد أكثر فأكثر كما يتزايد التوتر الدولي ويتضاعف خطر الحرب لاسيما الحرب النووية .

وازاء هذا التطور الخطير للأحداث ، هناك الآن تصميم أكثر قوة وحزما من جانب الشعوب وجميع القوى التقدمية والمحبة للسلم على وضع حد لسياسة القوة والمجابهة ، وضمان الحفاظ على السلم وتعزيز الأمن الدولي ، وترسيخ مبادئ احترام الاستقلال والسيادة الوطنيين ، وعدم جواز انتهاك الحدود ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم استعمال القوة أو التهديد بها ، والمساواة وحق الشعوب في تقرير مصيرها بحرية ، وغير ذلك من المبادئ المعترف بها عموما ، في العلاقات بين الدول .

ولذلك فان الدول الممثلة في الاجتماع مقتنعة تماما بأنه مهما كانت الحالة العالمية معقدة ، تظل هناك امكانيات للتغلب على هذه الحالة الخطيرة في العلاقات الدولية . ويجب بل ويمكن وقف التطور الحالي للأحداث وتحويله في الاتجاه الذى يتوافق وأماني الأمم .

وتحقيقا لهذه الغاية ، فان البلدان الاشتراكية التي يتحدد موقفها المحب للسلم بذات طبيعة نظامها الاجتماعي ، تضع في كفة موازين السلم كل سلطتها الدولية وامكاناتها السياسية والاقتصادية .

ويتمثل أحد العوامل الهامة التي تعمل من أجل تحسين الحالة الدولية في حركة عدم الانحياز . وهناك أيضا عدد من الدول الأخرى التي تعمل بنشاط لمنع تردي الوضع الدولي .

وقد بدأت الأحزاب السياسية والمنظمات والحركات ذات القناعات الايديولوجية المختلفة ، في الغرب وفي الشرق وفي الشمال وفي الجنوب ، ترفع صوتها ضد سباق التسلح واثارة الصراعات المسلحة . كما أن الملايين من الناس البسطاء في جميع القارات يعبرون عن رغبتهم في السلم من خلال الأنشطة الجماهيرية المناهضة للحرب .

ان قوى السلم لأشد جبروتا من قوى الحرب . على أن الأمر يعتمد على تماسك هذه القوى ووضوح الهدف في أعمالها .

وانطلاقا من تحليل الحالة الدولية ، فان الدول الممثلة في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية تقدم البديل عن الكارثة النووية وتدعو الى تعاون دولي عريض من أجل الحفاظ على الحضارة والحياة على الأرض .

ثانيا

ان المهمة المركزية في الكفاح من أجل منع نشوب الحرب هي وقف سباق التسلح والانتقال الى نزع السلاح ، لاسيما السلاح النووي .

ان البرامج الامريكية لاستحداث وانتاج الأسلحة النووية وهي البرامج التي اعتمدت مؤخرا والتي يجري تنفيذها بالفعل ، وكذلك برامج استحداث أسلحة تقوم على أساس أحدث المنجزات والاكتشافات العلمية بما في ذلك نظم ووسائل اجراء عمليات قتالية في الفضاء الخارجي ومن الفضاء الخارجي ، انما تهدف الى زيادة القوة التدميرية للترسانة العسكرية للولايات المتحدة ، بما في ذلك في اوروبا ، اضعافا مضاعفة . ان سياسة زيادة الأسلحة التي تنتهجها الولايات المتحدة وبعض حلفائها بغرض تحقيق التفوق العسكري تؤدي الى زعزعة الاستقرار الدولي .

وان قيام هذه الدول بوضع برامج عسكرية جديدة يرتبط على نحو لا ينفصم بتصعيد المفاهيم والمبادئ الاستراتيجية ومنها مبادئ "الضربة النووية الاجهاضية الأولى" ، و "الحرب النووية المحدودة" ، و "النزاع النووي المطوّل" ، وغيرها . فهذه المبادئ العدوانية التي تشكل تهديدا للسلم تقوم جميعها على أساس تقدير يستند الى الزعم بأنه من الممكن كسب حرب نووية عن طريق المبادأة باستعمال الأسلحة النووية قبل الغير .

وتؤكد الدول الممثلة في الاجتماع ، بكل قوة ، ان أى حسابات لكسب حرب نووية بعد شنها لا معنى لها . اذ لن يكون هناك من منتصر في الحرب النووية ان نشبت . فهذه الحرب تؤدى قطعا الى دمار شعوب بأكملها والى ايقاع خراب هائل ونتائج مفجعة بالمدنية وبالحياة ذاتها على الأرض .

ان أى سياسة عسكرية مبنية على هذا النوع من الحسابات ستؤدى حتما الى نتائج أخرى في غاية الخطورة .

أولا ، ان ايجاد نظم أسلحة نووية جديدة باستمرار ووسائل التدمير الشامل الأخرى ، ووزعها ، سيزيد من زعزعة استقرار الحالة العسكرية — الاستراتيجية ويرفع حدة التوتر الدولي ويعقد العلاقات بين الدول .

ثانيا ، ان التصعيد الجديد لسباق التسلح يتعارض مع أهداف الحفاظ على التوازن العسكرى — الاستراتيجي على أساس مستويات متناقصة باستمرار ، وهو ما تسعى اليه الدول الأطراف في معاهدة وارسو ، التي تعارض التنافس العسكرى . وسيؤدى تحقق البرامج المذكورة آنفا ، والمتعلقة بالتعزيز المتصاعد للأسلحة ، الى رفع مستويات المواجهة العسكرية . وسيصبح السلم أقل استقرارا وأكثر هشاشة .

ثالثا ، ان الأسلحة النووية ووسائل التدمير الشامل الأخرى ، في الجولة الجديدة لسباق التسلح ، ستصبح أشد تعقيدا . وسيزيد هذا الى حد بعيد من صعوبة وضع اتفاقات دولية بشأن الحد منها وتخفيضها .

ونتيجة لهذا كله ، فان الدول الممثلة في الاجتماع ترى انه يجب التصرف دون تأخير مادام هناك احتمال لوقف سباق الأسلحة والانتقال الى نزع السلاح - وهي ، في هذا تنطلق من أن على جميع الدول ، التي تحرص على مستقبل شعوبها وقدر الانسانية جمعاء ، أن تهتم على نحو موضوعي بمنع العالم من الانزلاق نحو الحرب .

ومن الضرورى ، قبل كل شيء ، أن تظهر الدول ، لا سيما النووية منها ، الارادة السياسية في التعاون والاستعداد له . ويجب أن تصدر سياستها العسكرية كلية من أهداف الدفاع وأن تأخذ في اعتبارها بالمصالح الأمنية المشروعة لجميع الدول . وينبغي ألا تصعب هذه السياسة عقد اتفاقات تستهدف التخفيض الفعّال للقوات المسلحة والتسلح ، على أساس الاحترام التام لمبدأ المساواة والأمن المتماثل .

وفي هذا الصدد ، وعقب اضطلاع الاتحاد السوفياتي بتعهد من جانب واحد يتضمن عدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية فان المشتركين في الاجتماع ، ينتظرون أن تتخذ جميع الدول النووية ، التي لم تفعل ذلك بعد ، خطوة مماثلة .

ويجب ، بصفة خاصة ، ازاء الحالة الدولية المعقدة الراهنة ، اخراج قضية الحد والتخفيض الحقيقيين للتسلح والقوات المسلحة من الطريق المسدود الذى وصلت اليه . وفي هذا الصدد ، يدعو المشتركون في الاجتماع الى التصميم على تنشيط المحادثات الراهنة واستئناف المحادثات التي انقطعت بشأن المجموعة الكاملة من القضايا التي تتعلق بوقف سباق التسلح ، والى بذل جهود متماسكة صبورة للتوصل الى اتفاقات تكفل تخفيض الأسلحة وتصفيتها ، لا سيما النووية منها . كما يؤيد المشتركون مقترحات الاتحاد السوفياتي ، التي تتعلق بوقف سباق التسلح ونزع السلاح ، ويرحبون بهـا .

وتعلق الدول الممثلة في الاجتماع أهمية كبيرة على احراز النجاح في المحادثات السوفياتية-الامريكية بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية وتخفيضها .

ويرى المشتركون في الاجتماع أن من شأن التوصل الى اتفاق بين الدول الكبرى من الناحية العسكرية ، بشأن وقف زيادة قواتها المسلحة وتسلحها ، وخاصة في مجال الأسلحة النووية ، أن يكون خطوة هامة في الطريق الى وقف سباق التسلح . وقد لاحظوا مع الارتياح ، في هذا الصدد ، أن الغالبية العظمى من الدول وأن أوساط الرأى العام العالمي الواسعة المتزايدة تطالب الآن بتجميد الترسانات النووية . ويمكن للتجميد المتبادل للأسلحة الاستراتيجية وذلك من ناحية كمية اسلحتهما والحد من تحديثها الى أقصى درجة ، من جانب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية ، أن يكون تعبيرا بالغ الأهمية عن هذه الفكرة .

وتدعو الدول الممثلة في هذا الاجتماع ، بقوة الى وضع برنامج لنزع السلاح النووى على أساس مرحلي ، وعقد اتفاقات ، في اطار هذا ، لوقف استحداث وانتاج نظم جديدة من الأسلحة النووية وانتاج المواد الانشطارية للحصول على مختلف أنواع الاسلحة النووية وناقلاتها . ومن شأن هذا كله أن يوجد المقدمات الأساسية للتقدم في تصفية الأسلحة النووية .

كما ترى هذه الدول أنه يجب التعجيل بعقد اتفاقات بشأن عدد من القضايا المحددة ، وهي تناشد جميع الدول ، في هذا الصدد ، بتوفير حافز جديد للمفاوضات بما في ذلك المحادثات التي تجرى في لجنة نزع السلاح بجنيف ، بهدف ما يلي :

وضع معاهدة بشأن فرض حظر كامل شامل على تجارب الأسلحة النووية ، وذلك بأسرع ما يمكن ؛

التعجيل بوضع اتفاقية دولية لحظر الأسلحة الكيميائية وتدميرها ؛

البدء في وضع اتفاقية لحظر الاسلحة النيوترونية ؛

بدء المحادثات فورا بشأن حظر وزع أى أسلحة في الفضاء الخارجي ؛

اتمام عقد اتفاقية دولية لحظر الأسلحة الاشعاعية ، بأسرع ما يمكن ؛

الاسراع في تسوية مسألة تعزيز ضمان أمن الدول غير النووية .

ويواصل المشتركون في الاجتماع تعليق اهمية كبيرة على منع انتشار الأسلحة النووية ويرحبون بزيادة عدد الدول التي انضمت الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية في الآونة الاخيرة ، ويعربون عن الامل في أن تعمد البلدان الاخرى ، التي لم تنضم بعد ، الى القيام بذلك ، في أقرب وقت . كما يعلنون تأييدهم لعقد اتفاق دولي بشأن عدم وضع أسلحة نووية في البلدان التي لا توجد بها هذه الأسلحة حاليا وعدم زيادة اعدادها في البلدان التي توجد فيها بالفعل .

ويرى المشتركون أن تعزيز الأمن الشامل المصحوب بتوسيع التعاون الدولي ، في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، انما يتطلب وضع التدابير لضمان تطوير هندسة الطاقة النووية ومنع الهجوم على المنشآت النووية بأى وسيلة من الوسائل .

ومن الضرورى ، نظرا لما طرأ على الأسلحة التقليدية من تحسن مستمر وتزايد في القوة ، بذل جهود جديدة لاجراء تخفيض كبير للمستوى الراهن للاسلحة التقليدية والقوات المسلحة على الصعيدين العالمي والاقليمي ، واجراء المفاوضات لتحقيق هذه الغاية . ومما يخدم ذلك ايضا استئناف المحادثات بشأن الحد من مبيعات الاسلحة التقليدية وشحناتها .

ويدعو المشتركون في الاجتماع ، ادراكا منهم للدور المتزايد للاساطيل الحربية ، الى فتح باب المحادثات للحد من الأنشطة العسكرية البحرية والحد من المعدات العسكرية البحرية وتخفيضها وتطبيق تدابير لبناء الثقة على البحار والمحيطات . كما يؤيد المشتركون سحب السفن الحاملة للأسلحة النووية من البحر الأبيض المتوسط والامتناع عن وضع أسلحة نووية في أراضي بلدان البحر الابيض المتوسط غير النووية .

كما يؤكد المشتركون في الاجتماع موقفهم الثابت من تأييد بذل جهود جديدة ، على الصعيد الدولي ، تستهدف تصفية القواعد العسكرية الأجنبية واجلاء القوات عن الاراضي الأجنبية .

ان الدول المشتركة في الاجتماع تنطلق من ان أى اتفاق يتعلق بتخفيض الأسلحة ونزع السلاح يجب أن يضع تدابير مناسبة للتحقق من تنفيذه ، بما في ذلك وضع الاجراءات الدولية اللازمة .

والمشتركون في الاجتماع ، اذ يأخذون في الاعتبار ان تزايد الانفاق العسكرى يرتبط على نحو وثيق بتصاعد سباق التسلح ، يوجهون الدعوة الى بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي كي تبرم اتفاقا عاجلا بشأن عدم زيادة النفقات العسكرية ومن ثم تخفيضها بنسبة مئوية أو على نحو مطلق . وينبغي بالطبع أن يطبق الاتفاق المعني بهذه المسألة على جميع البلدان ذات الامكانيات العسكرية الكبيرة . ويمكن استخدام الموارد ، التي يفرج عنها نتيجة تخفيض الانفاقات العسكرية ، في أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك تقديم المعونة الى البلدان النامية في هذا الصدد .

ويشير المشتركون في الاجتماع الى أن المقترحات المتعلقة بعدم زيادة الانفاقات العسكرية وتخفيضها على نحو كبير ، والتي قدمتها دولهم فرادى أو جماعات ، مازالت صالحة . وهم يقترحون البدء فورا في مفاوضات مباشرة بين الدول الأطراف في اتفاقية وارسو والدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي .

ويصرح رؤساء الوفود الممثلة للدول التي أصدرت هذا الاعلان السياسي ، نظرا للحالة الراهنة ، بأنه ليس هناك الآن من مهمة أهم الشعوب أخطر من مهمة حفظ السلم ووقف سباق التسلح . ويتعين على كافة الحكومات وعلى جميع مسؤولي الدولة ، الذين يضعون سياسة بلدانهم ، أن يؤدوا هذه المهمة .

ثالثـــا

ان أهـــم جـــزء في مهمـــة استبعاد خطر الحرب وتعزيـــز السلم العالمي ، هو تقوية الأمن في أوروبا . ويرجع ذلك أساسا لوجود تركيز هائل من كميات الأسلحة النووية والتقليدية في أوروبا والى الاحتكاك المباشر المتبادل للقوات المسلحة التابعة للتحالفين العسكريين .

وقد أنشئت في أوروبا ، عن طريق الجهود المشتركة للدول ، مؤسسات تستهدف التطوير المستمر لعلاقات حسن الجوار والتعاون بينها والاحترام المتبادل والثقة . وقد وجـــدت جميـــع البلدان الأوروبية ، بناء على تجربتها الخاصة ، أن الانفراج يعود بالفوائد . ولا يدخـــل فـــي اطار هذه البلدان تلك الدول التي لا تستفيد مصالحها من حفظ نتائج الانفراج وزيادتها .

ويشير المشتركون في هذا الاجتماع ، في هذا الصدد ، الى أهمية الالـــتزام الدقيـــق بالمعاهدات والاتفاقات التي تقرر الحقائق الاقليمية والسياسية لأوروبا اليوم . وهـــم يؤكـــدون ، على نحو خاص ، أهمية مبادئ وأحكام الوثيقة الختامية الصادرة في هلسنكي ، التي تمت صياغتهـا بعناية وعلى نحو مشترك ، والتي ينبغي مراعاتها بدقة وتحقيقها بشكل مستمر .

ويشير المشتركون في الاجتماع ، لدى تحليلهم الحالة القائمة في أوروبا في وقتنا الحاضر ، الى ما يحيق بالشعوب الأوروبية من خطر بالغ من جراء خطة حلف شمال الأطلسي الـــتي ترمـــي لتنفيذ قراره المتعلق بوزع صواريخ نووية متوسطة المدى أمريكية جديدة على أرض عدد من بلـــدان أوروبا الغربية ، وهو القرار الذى جرى تأكيده مرة ثانية في كانون الأول/ديسمـــــبر ١٩٨٢ . ولا مندوحة من أن يؤدى تنفيذ هذا القرار الى اضعاف الثقة وتدهور الحالة في القارة الأوروبية .

وتعتبر الدول الممثّلة في الاجتماع ، من جهتها ، أن مهمتها الأساسية تتمثل في منـــع بدء دورة جديدة لسباق التسلح النووى وتحقيق الحد من الأسلحة النووية وتخفيضها في أوروبا . وهذا أمر هام من أجل تعزيز الأمن في أوروبا والقيام بتطوير ايجابي للعلاقات بين الدول فـــي هذه القارة وتحسين الوضع الدولي عامة .

وتعتقد الدول الأطراف في اتفاقية وارسو أن أفضل حل هو اخلاء أوروبا بشكل كامـــل من الأسلحة النووية ذات المدى المتوسط والتعبوية . وتنطلق هذه الدول من أن من المجـــدى ، اذا استحال في الوقت الراهن التوصل الى حل "صفرى" حقيقي كهذا الحل ، مواصلـــة طريـــق التخفيض الكبير للأسلحة النووية المتوسطة المدى في أوروبا على أساس مبدأ المساواة والأمن المتماثل . وفي هذا الصدد ، تكتسب المحادثات السوفياتية - الأمريكية المتعلقة بالحد من الأسلحة النوويـــة في أوروبا أهمية كبيرة على نحو خاص . ويعرب الاجتماع عن تقديره للمساهمة التي قدمها الاتحـــاد السوفياتي في مقترحاته التي كشف عنها في موسكو في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ .

ومع ذلك ، فان هذه المحادثات تجرى في وقت تعلن فيه بلدان منظمة حلـــف شمـــال الأطلسي عزمها على بدء وزع صواريخ نووية أمريكية جديدة متوسطة المدى في أوروبا الغربية مبكـــرا في نهاية عام ١٩٨٣ ، اذا لم يتم التوصل الى اتفاق في المحادثات قبل ذلك . وقد يستطيـــع مؤيدو هذا النهج ، الذى يماثل تحديد موعد اصطناعي لانهاء المحادثات ، أن يطيلـــوا فـــي

أمدها ، ليشرعوا في النهاية في وزع صواريخ الولايات المتحدة عمليا ، متذرعين بعدم وجود اتفاق .

ويرى المشتركون في الاجتماع أن من الضروري ، على نحو ملح ، اجراء محادثات الحد من الأسلحة النووية في أوروبا بروح بناءة مع بذل أقصى الجهود من أجل الابرام العاجل لاتفاقات محددة في هذه المحادثات . ويتطلب نجاح المحادثات عدم اتخاذ أي تدابير يمكن أن تعقدها ، بل وعلى العكس من ذلك ، يحتاج انجاحها الى اتخاذ خطوات تساعد على ايجاد جو ايجابي للتقدم فيها .

ويأمل المشتركون في الاجتماع ، ادراكا منهم للأهمية الحيوية لتخفيض الأسلحة النووية المتوسطة المدى في أوروبا والحد منها بالنسبة لكافة الدول الأوروبية ، في أن تقوم جميع الدول الأوروبية بالمساعدة على احراز تقدم في المحادثات السوفياتية - الأمريكية حول هذا الموضوع واتمامها بنجاح .

ويدعو المشتركون في الاجتماع الى أن تخليص أوروبا من أسلحة التدمير الشامل الكيميائية ، كما أن دولهم مستعدة للقيام ، مع الدول الأخرى المعنية ، بدراسة كل يمكن من الطرق والوسائل المؤدية الى حل لهذه المهمة الشاقة ، وهي مستعدة للدخول في محادثات في هذا الشأن .

والدول الممثلة في الاجتماع ، اذ تعمل مصممة على تخفيض الترسانات النووية في الأراضي الأوروبية ، بصورة جذرية ، وعلى ازالة الأسلحة الكيميائية من أوروبا ، تلفت الانتباه الى الخطر المحدق بالسلم الأوروبي نتيجة تركيز أسلحة تقليدية كثيرة في هذه القارة . وسيزداد هذا الخطر على نحو كبير لو تم تنفيذ الخطط الرامية الى زيادة أحدث أنواع هذه الأسلحة في أوروبا الغربية ، اذ أن من شأن هذا أن يعطي حافزا جديدا لسباق التسلح .

ويدعو الممثلون ، مرة ثانية ، الى تخفيض القوات المسلحة والأسلحة في وسط أوروبا ، ويعتبرون ذلك مسألة ضرورية على نحو خاص لاحراز التقدم في محادثات فيينا التي مازالت مستمرة منذ عدة سنوات . ويرى المشتركون في الاجتماع وجود جميع المتطلبات الأساسية التي يستدعيها وضع اتفاق في محادثات فيينا في أقصر فترة ممكنة ، خلال سنة أو اثنتين على الأكثر ، ووجود كل ما يلزم لانجاز ذلك . وهم ، من جانبهم ، سيساعدون على التوصل الى كل وسيلة ممكنة .

ويؤيد المشتركون في الاجتماع ، في هذا الصدد ، اتخاذ خطوة عملية لتخفيض القوات المسلحة والأسلحة لدى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في وسط أوروبا على أساس المثل المتبادل . ويمكن الاشراف على تحقيق هذه الخطوة من قبل ممثلي كلا الجانبين . ويمكن ، اذا تم ذلك ، أن تجمّد مستويات القوات المسلحة والأسلحة التابعة للمشتركين مباشرة في محادثات فيينا من كلا الجانبين ، حتى يتم التوصل الى اتفاق في المحادثات . وينطلق المشتركون في الاجتماع من أن هذه المحادثات ستستمر بعد أول تخفيض متبادل للقوات المسلحة والأسلحة في وسط أوروبا ، وسيتبع ذلك بسرعة تخفيض آخر أكبر من السابق .

وتؤيد الدول الممثلة في الاجتماع المقترحات الرامية الى خلق مناطق خالية من الأسلحة النووية في شمال أوروبا ومنطقة البلقان وسائر مناطق هذه القارة والى تحويل البحر الأبيض المتوسط الى منطقة سلم وتعاون . كما تدعو الى اجراء مباحثات بشأن هذه المسائل .

ان الحالة الراهنة في أوروبا تستدعي أكثر من أى وقت مضى ، أن توحّد الدول جهودها من أجل المتابعة المتماسكة لسياسة الانفراج والسلم ونزع السلاح . وتبرز لذلك الأهمية الخاصة لمواصلة تعميق العملية المتعددة الأطراف التي بدأت في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

وانطلاقا من ذلك ، تدعو الدول الممثلة في الاجتماع الى انهاء اجتماع مدريد لممثلي البلدان التي اشتركت في المؤتمر الأوروبي ، على نحو مثمر ، باعتماد وثيقة ختامية جامعة ومتوازنة .

وتعلّق الدول الممثلة أهمية خاصة على ضرورة توصل اجتماع مدريد الى اتفاق بشأن عقد مؤتمر معني بتدابير تعزيز الثقة وبالسلم ونزع السلاح في أوروبا ، مما يساعد الى حد كبير على اضعاف المواجهة العسكرية وتقليل عدم الثقة وحل المسائل المتعلقة بتخفيض القوات المسلحة والأسلحة في هذا الجزء من العالم .

كما تعلّق الدول الممثلة في الاجتماع أهمية كبيرة على ضرورة تأكيد اجتماع مدريد على تصميم الدول المشتركة فيه على احترام وتطبيق مبادىء العلاقات بين الدول ، الصادرة في هلسنكي ، والقيام باتخاذ تدابير لتطوير التعاون في الميادين السياسية والاقتصادية والانسانية وغيرها ، وفقا لنص وروح الوثيقة الختامية ، وضمان استمرار العملية الأوروبية وأطرها التنظيمية ، بما في ذلك تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم لممثلي الدول التي اشتركت في المؤتمر الأوروبي . وتؤكد الدول الممثلة في الاجتماع موقفها الداعي الى انعقاد ذلك الاجتماع في بوخارست .

ان نجاح اجتماع مدريد ، من وجهة نظر الحاضر والمستقبل ، يلبّي بصورة متساوية ، مصالح الدول المشتركة في المؤتمر الأوروبي . ويجب لذلك أن تكون القرارات ، التي سيصدرها الاجتماع ، مبنية على أساس هذه الحقيقة كما يجب أن تكون مقبولة لدى الجميع .

ويعلن المشتركون في الاجتماع ، كما سبق أن فعلوا ، أن دولهم ستبذل كل جهدها كي يوافق اجتماع مدريد بسرعة على وثيقته النهائية . وهم يتوقعون من سائر المشتركين في الاجتماع أن يتخذوا نهجا بنّاء على نحو متساو .

والدول المشتركة في الاجتماع مستعدة لاقامة روابط ذات فائدة متبادلة بين جميع الدول الأوروبية . وتدعو هذه الدول وفقا لذلك الى ما يلي :

تأييد وتعميق الحوار السياسي والمشاورات على جميع الأصعدة ، وأكبر ما يمكن من الاتصالات السياسية الواسعة . ويؤخذ في الاعتبار في ذلك أيضا تطوير الاتصالات على أسس ثنائية ومتعددة الأطراف على مستوى المجالس النيابية والأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات الشباب والنساء والمنظمات الأخرى ، لصالح السلم والأمن في أوروبا ؛

التوسع ، من جميع النواحي ، في التعاون النشط في المجالات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية - التقنية دون أى تمييز ، واتخاذ التدابير لتعزيز الثقة في العلاقات الاقتصادية . ويقدم هذا مجالا حقيقيا واسعا للنشاط المتبادل على أساس المساواة وتبادل المنافع ؛

تعميق الاثراء الروحي المتبادل لشعوب أوروبا ، وتبادل القيم الفنية ، ونشر المعلومات الحقيقية الصادقة ، وتنمية الصداقة والاحترام المتبادلين .

وتقاسم الدول المشتركة في الاجتماع جمهورية بولندا الشعبية رأيها بأن أى محاولة للتدخل الخارجي في المسائل التي تدخل بالكامل في نطاق اختصاصاتها وحدها ، تتعارض مع قواعد العلاقات الدولية المقبولة عموما ، وستظل تصطدم بمعارضة صلبة . وهم يشجبون بقوة الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية الأخرى على بولندا . ولن تحل المشاكل الداخلية البولندية الا من قبل بولندا ، كما كان عليه الحال دائما . وبامكان بولندا الاشتراكية أن تعتمد باستمرار على الدعم المعنوى والسياسي والاقتصادى من جانب البلدان الاشتراكية الشقيقة .

ففي أوروبا ، حيث توجد ، جنبا الى جنب ، منذ عقود كثيرة ، دول ذات أنظمة اجتماعية مختلفة ، لا يمكن أن تقوم الا سياسة التعايش السلمي .

رابعا

لاحظت وفود جمهورية بلغاريا الشعبية والجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية والجمهورية الشعبية الهنغارية والجمهورية الديمقراطية الالمانية والجمهورية الشعبية البولندية وجمهورية رومانيا الاشتراكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، عند تبادل الآراء بشأن القضايا الدولية الأخرى ، ان تحسين الحالة في العالم يتصل الى حد كبير ، بالقضاء على ما يوجد من بؤر اشتعال المنازعات العسكرية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وغير ذلك من المناطق ، ومنع تكوّن بؤر اشتعال أخرى .

ولا توجد أية مشاكل عالمية أو اقليمية لا يمكن حلها بانصاف بالطرق السلمية ومن الأهمية الفائقة أن يدرك كل شخص ادراكا أكيدا الحق المشروع للشعب في كل بلد في ان يقرر بنفسه شؤونه الداخلية ، دون تدخل خارجي ، وأن يشترك على قدم المساواة في الحياة الدولية ؛ ومن الأهمية الفائقة أن يحترم كل شخص استقلال الدول وسلامتها الاقليمية وحرمة حدودها ،وان يتقيد بمبدأ نبذ استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وألا تحاول أية قوة ان تنتهج سياسة الهيمنة أو تقييم " مجالات اهتمام " أو " مجالات للنفوذ " .

وان المشتركين في الاجتماع لعلى قناعة بأنه من الجوهري ، من أجل ازالة أسباب كثير من الصراعات ، القضاء مرة والى الابد على جميع مخلفات الاستعمار والعنصرية ونبذ سياسة الاستعمار الجديد والقمع واستغلال الشعوب الاخرى . وهذا تؤكده بشكل واضح جدا الحالة الخطيرة في جنوب افريقيا حيث تعمل ناميبيا التي يحتلها العنصريون من جنوب افريقيا احتلالا غير مشروع ، بمثابة قاعدة للعدوان ضد الدول الافريقية المجاورة . وثمة دليل آخر وهو النزاع المسلح في جنوبي المحيط الأطلسي في ربيع عام ١٩٨٢ .

وان خطر تطور المنازعات المحلية الى اشتباكات مسلحة عالمية النطاق انما يتصل ، الى حد كبير ، بالجهود الرامية الى اشراك دول آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية والاوقيانوسية ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، في الأحلاف العسكرية ـ السياسية ، الرامية الى توسيع مجال نشاط التكتلات لتشمل هذه الدول . وان الدول الأعضاء في معاهدة وارسو لا تعتزم توسيع مجال نشاط حلفها ، وهي تهيب بالدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي أن لا توسّع مجال نشاط كتلتها لتشمل أى منطقة اخرى من العالم ، وخاصة الخليج الفارسي .

وتسهم حركة عدم الانحياز مساهمة متزايدة في ازالة ومنع حالات التأزم ، وتستحق الخطوات العملية التي تتخذها حركة عدم الانحياز في هذا الصدد ، الاعتراف والتأييد من جميع الدول . وينبغي ان تقوم بدور ايجابي في هذا الصدد تلك الاتحادات الاقليمية والمشتركة بين الدول ، مثل منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية .

ويرى المشتركون في الاجتماع أنه تنفتح الان آفاق جديدة للقضاء على التوتر في مختلف مناطق آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وذلك بفضل مبادرات من دول هذه المناطق ، وهي مبادرات

تهدف الى اقامة وتطوير علاقات حسن الجوار وايجاد مناطق للسلم والتعاون . ويتصل بالحالة الراهنة على وجه الخصوص ، الاقتراح الرامي الى جعل المحيط الهندى منطقة سلم . كما يعد على درجة كبيرة من الأهمية أيضا استئناف وانجاز المحادثات السوفياتية - الامريكية بشأن الحد من النشاط العسكرى في المحيط الهندى وبالتالي خفض هذا النشاط . ومن الضرورى التوصل الى حل المشاكل الموجودة في منطقة البحر الكاريبي وفي جنوب شرقي آسيا بالوسائل السياسية والمساعدة في توطيد السلم في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ .

ويولي المشتركون في الاجتماع أهمية خاصة الى حل أخطر المنازعات وأطولها أمدا - وهو النزاع في الشرق الأوسط . ويشجب هؤلاء المشتركون بشدة غزو اسرائيل للبنان ، والعدوان الاسرائيلي ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني والابادة الوحشية للسكان المدنيين في بيروت الغربية . وكانت اسرائيل ، في أعمالها العدوانية ، تلقى التشجيع من الذين منحوها العون والتأييد من الخارج .

ويطلب المشتركون في الاجتماع الانسحاب الفورى الكامل للقوات الاسرائيلية من لبنان ، ويطلبون ضمانات لحماية استقلال هذا البلد وسيادته ووحدته وسلامته الاقليمية .

وهؤلاء يتخذون موقفا مؤيدا لمبادئ حل المشكلة الخاصة بايجاد تسوية في الشرق الأوسط ، وهي المبادئ المطروحة في اجتماع رؤساء الدول والحكومات العربية في فاس ، ويعرب هؤلاء عن اعتقادهم بوجوب وضع تسوية شاملة في الشرق الأوسط تنص على الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، ومن بينها الجزء الشرقي من القدس ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب العربي في فلسطين ، ومن بينها الحق في اقامة دولة مستقلة خاصة به ، مع ضمان حق جميع الدول في المنطقة في وجود آمن ومستقل ، وحقها في التنمية ، مع انهاء حالة الحرب واقامة السلم بين الدول العربية واسرائيل ، ووضع واقرار ضمانات دولية لتسوية سلمية .

وان حل هذه المهام يحتم الدعوة الى عقد مؤتمر دولي تشترك فيه جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين العربي . ويمكن للأمم المتحدة ، بل ويجب عليها ، أن تلعب دورا هاما في هذا الشأن .

وان الدول الممثلة في هذا الاجتماع لتؤيد وقف الحرب بين ايران والعراق ، وتسوية المسائل المتنازع عليها بينهما ، عن طريق المحادثات ؛ وتؤيد الحل السلمي للنزاع بين بلدان القرن الافريقي وغيره من المنازعات في افريقيا على اساس الاحترام المتبادل للاستقلال وللسلامة الاقليمية ، ولايجاد حل لحالات النزاع في امريكا الوسطى وامريكا الجنوبية بالوسائل السلمية .

ويجب وضع نهاية لسياسة التهديدات والتحرشات المستمرة الموجهة ضد كوبا ونيكاراغوا ، ولجميع المحاولات الرامية الى التدخل الخارجي في شؤونهما الداخلية .

وان المشتركين في الاجتماع ليقدرون تقديرا ايجابيا بدء المحادثات بين أفغانستان وباكستان التي تحققت بوساطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة .

وثمة عامل جوهري للاستقرار الاقتصادي وتحسن المناخ السياسي الدولي ، وهو القضاء على التخلف والعمل التدريجي على سد الثغرة بين مستويات التنمية الاقتصادية ، وتأمين الظروف اللازمة للنمو المتناسق في الاتصالات الدولية في مجال الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا . وفي هذا الصدد فان المشتركين في هذا الاجتماع يعيدون تأكيد موقفهم المؤيد لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية على أساس عادل ديمقراطي ، واقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وحماية السيادة الكاملة لبلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية والاوقيانوسية على مواردها الطبيعية . ويؤيد المشتركون التبكير في بدء محادثات عالمية بشأن أهم المشاكل الاقتصادية وفقا لقرارات الامم المتحدة .

وان الدول المشتركة في الاجتماع لتؤيد زيادة دور الامم المتحدة في الحياة الدولية بوصفها محفلا هاما من أجل توحيد جهود الدول بغية توطيد السلم والأمن الدولي والمساعدة في حل المشاكل العالمية العاجلة .

والمشتركون في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية يرون انه من الجوهري اعادة التأكيد على ايمانهم بأن حفظ السلم العالمي في الفترة الحالية يعتبر أمرا لا ينفصل عن الاعتراف بالمساواة بين جميع الشعوب والدول . ولا يمكن أن يكون هناك سلم دائم الا بوجود سلم عادل تعترف فيه كل دولة بالحقوق والمصالح المشروعة للاخرين وتحترم هذه الحقوق والمصالح .

خامسا

لا يمكن التخفيف من خطر الحرب دون خلق مناخ من الثقة في العلاقات بين الدول . ويتطلب هذا ، الى جانب تطوير الحوار السياسي واتخاذ التدابير المناظرة في المجالات الاقتصادية والسياسية ، نشر المعلومات الصادقة والتخلي عن الادعاء بالهيمنة وعن الدعاوة العنصرية والشوفينية والتميز القومي ، وعن محاولات القاء المواعظ على الشعوب الأخرى حول كيفية تنظيم حياتها ، وعن نشر العنف واضرام هواجس الحرب .

ان الدول الممثلة في الاجتماع تعتبر ان المراعاة المستمرة لمبادئ واحكام وثيقة هلسنكي الختامية المتعلقة بالتعاون في مجال الاعلام من أجل تعزيز السلم والتفاهم المتبادل بين الأمم ، تقف بأهمية مبدئية ، وهي تشير الى أهمية اعلان منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة حول هذه المسائل والذى اعتمدته المنظمة عام ١٩٧٨ .وهي تشجب بشدة استخدام أدوات التأثير القوية مثل الصحافة والاذاعة والتليفزيون التي من شأنها أن تؤثر على عقول الناس وتشكيل الرأى العام ، في نشر التقارير المتحيزة والكاذبة تماما والتي تتعرض للحالة في هذه أو تلك من البلدان وسياساتها بصورة مشوهة تؤدى الى التنافر والعداءات . ويجب ألا تسمح أى دولة باجراء هذا النوع من النشاط الهدام من اراضيها .

ان الدوائر الرجعية الامبريالية التي تستغل مسألة حقوق الانسان تحاول بهذه الطريقة أن تحجب احتقارها للحقوق الاساسية للكادحين وللمصالح الحيوية للشعوب . فقد قامت هذه الدوائر مؤخرا بتجريد حملة واسعة النطاق ضد البلدان الاشتراكية وحركات التحرير الوطني وغيرها من الحركات التقدمية ، تهدف الى تبرير سياسة المجابهة وسباق التسلح ، واستباحة استقلال مختلف الدول والتدخل في شؤونها الداخلية وتعقيد أحوال التنمية الاقتصادية فيها والعمل ضد عملية الانفراج . ان هذه السياسة تتنافى مع الحقوق المشروعة والمسلم بها بصفة عامة لجميع الشعوب والأمم ، ولا سيما حقها في الحياة .

ان عبر التاريخ تعيد الى الأذهان أن العداء للشيوعية كان دائما جزءا أساسيا من الهجوم على حريات الشعوب وحقوقها الديمقراطية ، ومن سياسة العدوان والحرب . فالمحاولات الرامية الى تنظيم هجمة جديدة ضد الشيوعية لن تفضي الا الى تصعيد التوتر الدولي الذى يهدد مصالح جميع البلدان .

ولن ينجح أحد في التقليل من شأن النظام الاشتراكي بالتضليل والأكاذيب . فقد حققت الاشتراكية منجزات هامة في الاقتصاد والثقافة وفي تعزيز المساواة والصداقة بين الأمم وخلق الأحوال المواتية لازدهار الشخصية الانسانية ، وهي تكفل للجماهير العريضة المشاركة في ادارة البلاد والتطوير الدائم للديمقراطية .

ومن أعظم منجزات الاشتراكية خلقها لنوع جديد من العلاقات الدولية يقوم على التعاون الطوعي على قدم المساواة وعلى التضامن الأممي بين الدول الاشتراكية المتمتعة بالسيادة .ان المشتركين في الاجتماع ، اذ يعربون عن ارادة احزابهم الشيوعية وشعوبهم ، يؤكدون من جديد عزمهم على مواصلة تعزيز تماسك البلدان الاشتراكية وتطوير وتعزيز التعاون السياسي والاقتصادى والثقافي وتوحيد الجهود في الكفاح من أجل السلم والتقدم .

ويشدد المشتركون على ضرورة توسيع التعاون الاقتصادى والعلمي التقني على المدى الطويل بين البلدان الاشتراكية في اطار مجلس التعاضد الاقتصادى ، وذلك بهدف دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد وحل ما يظهر من مشاكل اقتصادية وتنفيذ برامج البناء الاشتراكي والشيوعي ورفع مستوى الحياة المادى والروحي لشعوبها . وسيكون هذا مساهمة هامة في تطوير التعاون المتبادل بين البلدان الاشتراكية في المجال الاقتصادى .

وتؤكد الدول الممثلة في الاجتماع أن لكل شعب حقه السيادى في أن يقرر بحرية ودون تدخل أجنبي ، كيفية عيشه والنظام الاجتماعي الذى سيقيمه كما أن له الحق المشروع في الدفاع عن اختياره .

ان البلدان الاشتراكية اذ تدرك مسؤولياتها ازاء قضية السلم والأمن الدولي تفصل تماما ، في سياستها ، بين المسائل الايديولوجية ومشاكل العلاقات بين الدول فهي تقيم علاقاتها مع الدول الرأسمالية على أساس التعايش السلمي وتؤيد باستمرار التعاون الواسع النطاق مع البلدان النامية . فالتعاون فيما بين الدول بغض النظر عن نظمها الاجتماعية يتوافق مع مصالح جميع الشعوب ومع المطلب الحيوى المتمثل في تعزيز السلم العالمي .

سادسا

بالرغم من تنوع المشاكل الدولية القائمة ، فان امكانات تطوير الوضع في أوروبا والعالم بأسره تتوقف الى درجة بعيدة على النجاح في القضاء على انعدام الثقة والتقليل من درجة المجابهة بين أكبر تحالفين سياسيين عسكريين تقع تحت تصرفهما امكانات ضخمة ، ولا سيما في مجال الأسلحة النووية ، ألا وهما معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الأطلسي .ومن شأن أى صدام مسلح بينهما أن يؤدى الى نتائج مهلكة لجميع الشعوب .

وقد ظلت الدول الأطراف في معاهدة وارسو تعمل لفترة طويلة من أجل حل هذين التحالفين ، ومن أجل تصفية مؤسساتهما العسكرية كخطوة أولى . ولا يزال هذا الاقتراح سارى المفعول ، فبذه الدول تؤكد استعدادها لبدء المحادثات مع الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي للتوصل الى اتفاق في هذا الموضوع ، وذلك بالبدء في الحد المتبادل من النشاط العسكرى .

بيد ان الوضع الحاد القائم لا يسمح بالانتظار . فهناك حاجة الى اتخاذ التدابير الفعالة الفورية التي يمكن بالفعل أن تخفف من انعدام الثقة بين الدول الأطراف في معاهدة وارسو والدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي وتضعف من المخاوف من أى عدوان محتمل .

ولا تسعى الدول الأطراف في معاهدة وارسو الى تحقيق تفوق عسكرى على الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي كما انها لا تنوى الهجوم على تلك الدول ، أو على اية دولة أخرى في اوروبا أو خارجها . على أن الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي تعلن هي الأخرى بأنه ليس لديها نوايا عدوانية . وعلى هذا ينبغي ألا يكون هناك أى سبب يمنع الدول الأعضاء في كلا الحلفين من الدخول في التزامات متبادلة ومتناظرة ذات صبغة قانونية دولية . وسيكون لهذا أثر ايجابي ولا سيما على تطور الأحداث الدولية المقبل بأسره .

وانطلاقا من هذه الاعتبارات ، فان الدول الأطراف في معاهدة وارسو تتوجه ، عن طريق أرفع ممثليها ، الى الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي باقتراح يدعو الى ابرام معاهدة بشأن عدم استعمال الجانبين للقوة العسكرية والحفاظ على العلاقات السلمية .

ان تعهد الدول الأعضاء في التحالفين ، بصورة متبادلة ، بعدم المبادءة باستعمال الأسلحة النووية أو التقليدية ، وبالتالي عدم المبادءة ، باستعمال القوة العسكرية اطلاقا ، يمكن أن يصبح محور المعاهدة . ويمكن ان ينطبق هذا التعهد على أراضي جميع الدول التي ستشترك في المعاهدة وكذلك على موظفيها العسكريين والمدنيين والسفن والطائرات والمركبات الفضائية وأى من ممتلكاتها الأخرى حيثما كانت .

وسيكون من المناسب أن يرد في المعاهدة تعهد مماثل بعدم قيام الدول الأعضاء في التحالفين باستعمال القوة ضد بلدان ثالثة ، سواء كانت هذه البلدان تقيم علاقات تحالف ثنائية معها أو بلدان غير منحازة أو محايدة .

ويمكن أن يكون من الأجزاء الجوهرية للمعاهدة تعهد الدول الأعضاء في كلا التحالفين بعدم تهديد أمن الاتصالات البحرية والجوية والفضائية الدولية التي تمر في المناطق الواقعة خارج السلطة القضائية الوطنية لأية دولة .

ومن المستصوب أن يكتمل التعهد بعدم استعمال القوة العسكرية في المعاهدة بتعهد باجراء المحادثات ، بروح حسن النية ، بشأن اتخاذ التدابير الفعالة لوقف سباق التسلح وتحديد الأسلحة وتخفيضها ونزع السلاح أو المساعدة عن طريق الوسائل الأخرى المتاحة على انجاح هذه المحادثات بغية تحقيق النتائج العملية منها .

كما يمكن أن يسير في الاتجاه نفسه التعهد بالنظر المشترك في التدابير العملية الرامية الى تلافي خطر الهجوم المفاجئ ، وكذلك العمل على تطوير تبادل الوفود العسكرية والزيارات المتبادلة للسفن الحربية والوحدات الجوية .

ويجب أن يقترن التعهد بعدم استعمال القوة العسكرية في المعاهدة باحكام بشأن تقوية الأمم المتحدة بوصفها أداة عالمية للأمن الجماعي . ومن المناسب في هذا الصدد أن يتم الاعراب في

المعاهدة عن الاستعداد للتعاون في زيادة فعالية الأمم المتحدة للقيام ، بمقتضى ميثاقها ، بتنفيذ مهام تسوية المنازعات الدولية وحالات الصراع بالوسائل السلمية والقضاء على أعمال العدوان وازالة المخاطر التي تتهدد السلم والأمن الدوليين .

ان المعاهدة بين الدول الأطراف في معاهدة وارسو والدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن عدم استعمال الجانبين للقوة العسكرية والحفاظ على العلاقات السلمية لن تقيد بالطبع الحق غير القابل للتصرف للأطراف فيها في الدفاع عن النفس بصورة فردية أو جماعية وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . غير أن المعاهدة في الوقت نفسه ستحرر أعضاء التحالفين من الخوف في أن تستخدم الالتزامات التحالفية السارية في اطار كل من التحالفين في أهداف عدوانية ضد الدول الأعضاء في التحالف الآخر وفي أن تشكل تلك الالتزامات ، بالتالي ، تهديدا لامنها .

ومع أن من المقترح ابرام معاهدة عدم استعمال القوة العسكرية والحفاظ على العلاقات السلمية بين دول التحالفين السياسيين العسكريين ، فان للدول الاوروبية الأخرى المهتمة الحق في أن تشترك في صياغتها والتوقيع عليها .

وعلى الشكل نفسه فان المعاهدة ستكون مفتوحة منذ البداية لكي تنضم اليها ، على قدم المساواة ، دول العالم الأخرى التي ترغب في ذلك .

ان المشتركين في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية على اقتناع بأن من شأن ابرام معاهدة من هذا النوع أن يساعد في التغلب على تقسيم اوروبا الى مجموعتين عسكريتين متجابهتين ، كما أن من شأن هذه المعاهدة أن تستجيب لرغبة الشعوب في العيش في سلم وأمن . ويدعو المشتركون في الاجتماع الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي الى النظر بعين الانتباه الكامل الى هذه المبادرة الجديدة والاجابة عليها بروح بناءة .

* * *

ان الدول الأطراف في معاهدة وارسو ، وقد عرضت في هذا الاعلان السياسي آراءها بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز السلم والحفاظ على الانفراج الدولي وتعميقه في الأحوال الراهنة ، تعلن انها على استعداد للحوار والتعاون مع جميع الذين يسعون الى تحقيق هذا الهدف النبيل .

عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية :

(توقيع) ى . ف . أندروبوف
الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي

عن الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية :

(توقيع) غوستاف هوساك
الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي
رئيس الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية

عن جمهورية بلغاريا الشعبية :

(توقيع) تودور جيفكوف
الأمين العام للجنة المركزية للحزب
الشيوعي البلغاري
رئيس مجلس الدولة لجمهورية
بلغاريا الشعبية

عن الجمهورية الديمقراطية الالمانية :

(توقيع) ايريخ هونيكير
الأمين العام للجنة المركزية للحزب
الاشتراكية الالماني الموحد
رئيس مجلس الدولة للجمهورية
الديمقراطية الالمانية

عن جمهورية رومانيا الاشتراكية :

(توقيع) نيكولاى ساوشيسكو
الأمين العام للحزب
الشيوعي الروماني
رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية

عن الجمهورية الشعبية البولندية :

(توقيع) فويتسخ ياروزلسكي
الأمين الأول للجنة المركزية لحزب العمال
البولندى الموحد
رئيس مجلس الوزراء للجمهورية
الشعبية البولندية

عن الجمهورية الشعبية الهنغارية :

(توقيع) يانوس كادار
الأمين الأول للجنة المركزية لحزب
العمال الاشتراكي الهنغاري

براغ ، ٥ كانون الثانى /يناير ١٩٨٣

- - - - -